

Distr.
GENERAL

S/1998/960
16 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٩ من قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن أقدم تقريرا أوليا خلال ٣٠ يوما من اتخاذ القرار، ثم مرة كل ٦٠ يوما عن انتشار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وعن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها، وأن أبلغ المجلس كذلك بالخطط المتعلقة بالمراحل اللاحقة لانتشار البعثة عندما تسمح الظروف الأمنية بتنفيذ هذه الخطط. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب، ويتضمن شرحا للتطورات التي حدثت منذ تقرير المرحلي الأول عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون (S/1998/750)، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - واصلت حكومة وبرلمان سيراليون، اتخاذ خطوات لمد نطاق سلطتهما وإصلاح المؤسسات الوطنية وتعزيزها بغية زيادة الكفاءة والقضاء على الفساد، وإزالة الإزدواجية، وكذلك من أجل تعزيز الأمن والاستقرار.

٣ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قدم الرئيس أحمد تيجان كبه، عرضا موجزا لخطط تهدف إلى إيجاد نظام جديد للأمن الوطني على أساس إعادة إنشاء القوات المسلحة الوطنية وإصلاح قوة الشرطة وإدماج قوات الدفاع المدني. وطبقا لهذه السياسة فإن القوات المسلحة الجديدة سوف تتألف من أفراد يبلغ عددهم الإجمالي ٥ ٠٠٠ فرد ويخضعون لإدارة مدنية ورقابة دستورية فعالتين.

٤ - وكانت هناك مسألة هامة أخرى وهي مسألة محاكمة قائد الجبهة المتحدة الثورية، العريف فوداي سنكوه. فبعد إعادة العريف سنكوه من نيجيريا ووضع في الحجز لدى الحكومة أعلنت الجبهة المتحدة الثورية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ حملة ترويع ضد المدنيين وقوات الدفاع المدني وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذا لم تُفرج الحكومة عن العريف سنكوه خلال سبعة أيام، وهو ما يشير إلى أنه من الممكن أن تستأنف مفاوضات السلام بعد ذلك. غير أن الحكومة قد

أوضحت أن العريف سنكوه سيحاكم وأن المفاوضات، أو محادثات السلام، لن تُستأنف لأن الجبهة المتحدة الثورية والمجلس العسكري لم يلتزما في الماضي بأحكام اتفاقي أبيدجان وكوناكري للسلام.

٥ - وقام نائب الرئيس، البرت جو ديمبي، ونائب وزير الدفاع ومنسق قوات الدفاع المدني، الرئيس إنغاه نورمان، بنقل مكتيبيهما مؤقتاً إلى كينياما في المقاطعة الشرقية من أجل تنظيم وتوجيه التعبئة الواسعة النطاق لقوات الدفاع المدني للقيام بعمليات تهدف إلى تطهير المناطق المتبقية التي يسيطر عليها المتمرّدون. وقد أكد نائب الرئيس من جديد عزم الحكومة على تنفيذ الخيار العسكري ضد عناصر المجلس العسكري السابق؛ وتعزز ذلك بدعوة الرئيس نورمان جميع أفراد قوات الدفاع المدني بأن يتوجهوا إلى مواقعهم للقيام بمهام قتالية.

العلاقات بين سيراليون وليبيريا

٦ - في تقرير المؤرخ ١٢ آب/أغسطس، ذكرت أن العلاقات بين سيراليون وليبيريا قد تحسنت. ومنذ ذلك الوقت، وبعد فترة تحسن أعقبت الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس كبه والرئيس تيلور في أبوجا في تموز/يوليه، شهدت العلاقات بين البلدين مؤخراً تعقيدات نشأت، جزئياً، عن استمرار النزاع المسلح في شرقي سيراليون.

٧ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أبلغني الرئيس كبه بالادعاءات المتعلقة باستعدادات تقوم بها ليبيريا لإرسال مقاتلين للإغارة على سيراليون. وقد نفى الرئيس تيلور هذه الادعاءات بقوة. وكذلك فإن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة لم يكتشفوا أي دليل على حدوث غارة مسلحة من ليبيريا. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت التقارير أن الرئيسين تحاداً هاتفياً، وأنهما وصفا هذه المسألة بأنها "سوء تفاهم جرى إيضاحه". وذكر أن الزعيمين اتفقا على أن يداوما الاتصال هاتفياً بصورة منتظمة من أجل العمل على تدعيم العلاقات. وإني أرحب بهذا النهج البناء.

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بسيراليون

٨ - بعد عقد المؤتمر الخاص المعني بسيراليون في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشأت حكومة سيراليون فريقاً عاملاً مؤلفاً من ١٠ أعضاء ليتولى متابعة الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الأطراف على نفسها في المؤتمر الخاص. وقد اجتمع فريق العمل لأول مرة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، وناقش الخطوات التي يمكن اتخاذها للاتصال بالبلدان المانحة ووكالات التمويل التي وافقت على دعم إعادة تعمير سيراليون. وحسبما دعا إليه المؤتمر الخاص فإن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بادرت إلى الدعوة إلى عقد اجتماع فريق اتصال دولي بشأن سيراليون في لندن، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف يجتمع الفريق العامل قبل ذلك، ربما في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، لتقييم التقدم المحرز.

ثالثا - الوضع العسكري والأمني

أنشطة المتمردين

٩ - منذ تقريره الأخير، شهد الوضع الأمني في سيراليون تقلبات شديدة. فمرحلة الهدوء النسبي التي سادت في تموز/يوليه أعقبها في أواخر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عدم استقرار تميز بحدوث زيادة كبيرة في هجمات المتمردين. وقد اقترنت هذه الهجمات بعودة الأعمال الوحشية بنفس طبيعة وحجم الأعمال التي لوحظت أخيرا خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، بما في ذلك التدمير الكامل للقرى وتعريض أعداد كبيرة من المدنيين لأعمال التعذيب والتشويه والإعدام. وهذه التطورات المثيرة للانزعاج موضحة أدناه بمزيد من التفصيل.

١٠ - ودرجة تنامي خطورة المتمردين كانت كبيرة في الشمال، مما جعل منطقة نشاط المتمردين أكثر قربا من مركز البلد. كذلك فإن النشاط الدائر حول منطقة كوينادوغو، قد تكثف، وكذلك حول كامبيا وكابالا. والتركز الحالي للمتمردين في المنطقة الشمالية الغربية يشير إلى أنهم ربما يعدون لتوجيه ضربة شديدة ضد ماكينيني أو بورت لوكو. وهذه العمليات سوف تؤدي إلى قطع طريق الإمداد الرئيسي لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بين غينيا وفريتاون وماكينيني، ويوفر للمتمردين موطئ قدم قريب من العاصمة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم المتمرّدون مانغي، بين بورت لوكو وكامبيا على الطريق الممتد بين لونغي والحدود الغينية، ولكنهم ردوا على أعقابهم. أما الوضع في فريتاون نفسها فقد ظل مأمونا ومستقرا وظلت المقاطعة الجنوبية بكاملها خالية من نشاط المتمردين.

هجوم قوات الدفاع المدني/فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية على منطقة كيلاهون

١١ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، شنت قوات الدفاع المدني، بدعم قوي من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، هجوما للاستيلاء على أحد معاقل الثوار الرئيسية في منطقة كيلاهون، وبالتالي تعطيل عملياتهم في أماكن أخرى من البلد. وقد بدأت آثار ذلك الهجوم تظهر في انخفاض كثافة أنشطة المتمردين في الشمال. ووردت أيضا تقارير عن حدوث تشتت في معقل المتمردين في كوينادوغو. وهناك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعما سوكيا مستمرا إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية من أجل ضمان فعالية هذه العمليات.

١٢ - وقد تعهدت عدة بلدان في المنطقة، بالفعل، بتقديم بعض القوات الإضافية لفريق المراقبين العسكريين البالغ قوامها ٦ ٠٠٠ فرد والمطلوبة لمساعدة قوات الفريق الموجودة بالفعل في البلد والتي يتراوح العدد التقديري لأفرادها بين ١٠ ٠٠٠ فرد و ١٢ ٠٠٠ فرد. وقد أعربت حكومات كوت ديفوار وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر عن استعدادها لتقديم قوات، وذكرت أنه من الممكن نشر تلك القوات إذا كان المجتمع الدولي مستعدا لتحمل تكاليف نقلها إلى سيراليون. وقد بدأ ممثلي الخاص، السيد فرانسيس أوكيلو، في إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة، كما أن كبير المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة

للمراقبة في سيراليون قد اجتمع مع قادة الوحدات التابعة للبلدان المعنية لبحث مسألة نشر تلك القوات والنفقات ذات الصلة المتعلقة بأعمال الصيانة داخل البلد وباحتياجات أخرى.

نشر البعثة

١٣ - في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٨، استكملت البعثة المرحلة الأولى لنشر عنصرها العسكري المؤلف من ٤٠ مراقبا عسكريا، وكبير المراقبين العسكريين وفريق طبي يتألف من ١٥ فردا. وبالإضافة إلى مقر البعثة في فريتاون، فإن البعثة قد نشرت مراقبين عسكريين إلى خمسة مواقع لأفرقة أخرى، هي عواصم المقاطعات الثلاث بو وكينياما وماكينني، وموقع التعبئة الرئيسي في لونغي، ومطار هيسيتينغ (انظر الخريطة). وقد لقي المراقبون ترحيبا من جانب المجتمعات وأقاموا علاقات طيبة مع أفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وقوات الدفاع المدني. وعلى الرغم من أنه كانت تفرض في بعض الأحيان قيود على تحركات المراقبين لأسباب أمنية فإنهم لم يصادفوا حتى الآن تعطيلا لعملياتهم أو تهديدا لسلامتهم الشخصية.

١٤ - وإضافة إلى مهام المراقبين العسكريين المتعلقة برصد تطورات الوضع العسكري عن كثب فإنهم يقومون بدور هام في رصد القانون الإنساني الدولي وتعزيز المساعدة الإنسانية من خلال التحقيق في الحوادث. كذلك فإن المراقبين العسكريين يقدمون المشورة فيما يتعلق بمسائل الأمن إلى الأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية ويقومون بتسهيل اتصال أولئك الأفراد بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وقوات الدفاع المدني والسلطات المحلية. وقد طُلب من المراقبين العسكريين في مرات عديدة أن يتدخلوا نيابة عن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لدى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وقوات الدفاع المدني.

١٥ - وعملا بالفقرة ٩ من القرار ١١٨١ (١٩٩٨)، بعثت في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى الجنرال عبد السلام أ. أبو بكر، رئيس دولة نيجيريا، برسالة اقترح فيها أن تتحمل قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية مسؤولية أمن موظفي الأمم المتحدة في سيراليون، بما يتفق مع برنامج نزع السلاح والتسريح الذي اعتمدته حكومة سيراليون. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بعث الجنرال أبو بكر برد ذكر فيه أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد استجابت تماما للمقترحات التي وردت في رسالتي والتي تمثل، لذلك، شروط اتفاق يُعقد بين منظمتهما. وقد أكد الجنرال أبو بكر في رسالته أن ولاية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في سيراليون تكفل حماية جميع أفراد الأمم المتحدة وجميع موظفي الوكالات الإنسانية ووكالات تقديم المساعدة.

رابعا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٦ - كما هو موصوف في تقرير المؤرخ ١٢ آب/أغسطس فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يستهدف المقاتلين السابقين الذين يُقدر عددهم الإجمالي بنحو ٢٣ ٠٠٠ مقاتل، أغلبهم من أفراد

قوات الدفاع المدني، كما أنه من المقرر استكمال البرنامج على ثلاث مراحل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠١. والمرحلة الأولى تشمل تسريح القوات العسكرية لجمهورية سيراليون وأفراد الجبهة المتحدة الثورية الذين أسرهم فريق المراقبين العسكريين، ونزع سلاحهم، ووضعوا بعد ذلك في ثكناتهم في لونغفي. وقد بدأ فرز، وتسجيل، أولئك الأفراد في ٢ أيلول/سبتمبر. وقامت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون بنشر مراقبين عسكريين إضافيين في موقع فريق لونغفي وذلك للمساعدة في بعض جوانب عملية التسجيل، بما في ذلك إجراء التقييم الأولي للمرشحين. وفي حين أن هذه الأنشطة تتجاوز دور الرصد الذي تقوم به البعثة فإن الجهد الإضافي مطلوب للتأكد من شخصية، وأحقية، المقاتلين السابقين وذلك لأن البعثة لم تكن موجودة خلال عملية نزع السلاح الأولية التي قام بها فريق المراقبين العسكريين. وقد استكملت العملية في ٢٥ أيلول/سبتمبر وبلغ العدد الإجمالي للأفراد الذين تم فرزهم وتسجيلهم ١٤٥ ٢ فرداً. ومن المقرر أن يستكمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التسريح الكامل لأولئك المقاتلين السابقين.

١٧ - ومع أن عملية التسجيل والفرز قد نُفذت بسلاسة إلى حد ما فإن معدل تنفيذ البرنامج أقل من المعدلات الأصلية المستهدفة لأن تنفيذه يجري الآن في جو تسوده أعمال الحرب. وبالنظر إلى أن غالبية جنود القوات العسكرية لجمهورية سيراليون الذين وضعوا في ثكناتهم في لونغفي قد أعاد فريق المراقبين العسكريين تجنيدهم - بما يشكل أربع كتائب - فإن عدد الأفراد الذين سيُسرحون خلال المرحلة الأولى للبرنامج قد انخفض بدرجة كبيرة. غير أنه من المتوقع أن تُطبق في نهاية المطاف على الجنود الذين يقاتلون الآن بجانب فريق المراقبين العسكريين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى هذا فإنه على الرغم من توقع تسريح ٥ ٠٠٠ فرد من أعضاء قوات الدفاع المدني خلال المرحلة الأولى فإنه لا يوجد حتى الآن ما يدل على أن أية وحدات تابعة لتلك القوات قد بدأت العملية وذلك على الرغم من أن عمليات التسجيل قد بدأت في بعض المناطق.

١٨ - وكما ذكرت في تقرير الأخير فإنه لا يزال هناك قلق بشأن الموقف العدائي للجمهور العام إزاء أفراد القوات المسلحة السابقة لجمهورية سيراليون، وهو ما قد يؤدي إلى إفشال عملية إعادة الإدماج. وبالنظر إلى أن الوضع الأمني العام لا يزال غير مستقر، من المهم كفالة ألا يُنبذ الجنود السابقون من جانب المجتمع لأنهم قد يتحولون، كفتة، إلى عامل من عوامل عدم الاستقرار في الأجل الطويل. ويجري الآن تنفيذ برنامج للتوعية تحت رعاية وزارة الإعلام والاتصالات والسياحة والثقافة لزيادة قبول الجمهور للمقاتلين السابقين. ونجاح عملية إعادة الإدماج سيعتمد أيضاً على المزايا التي ستقدم إلى المجتمعات التي سيعود إليها المقاتلون السابقون لتحاشي إثارة الاعتقاد بأن الجنود السابقين يحظون بمعاملة تفضيلية.

١٩ - وأحد التحديات الرئيسية التي لا تزال موجودة هو البدء في تنفيذ برنامج التوجيه السابق للتسريح وهو البرنامج الذي سيعقب عملية الفرز والتسجيل. وسوف تنشئ الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونغفي برنامجاً أولياً للأنشطة السابقة للتسريح. وسوف تتضمن تلك الأنشطة حلقات عمل لتوعية المجتمع وتوعية بمواقف المقاتلين السابقين ومعلومات عامة عن إعادة الإدماج.

٢٠ - وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فإن الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أعربت بالفعل عن عزمها على افتتاح مركز لنزع السلاح والتسريح داخل البلاد وذلك استعداداً للمرحلة التالية من البرنامج. ويقوم الآن فريق مكون من موظفين تابعين للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، بزيارات استطلاعية لتحديد المواقع المناسبة لذلك المركز.

خامساً - حقوق الإنسان

انتهاكات حقوق الإنسان

٢١ - منذ تقديم تقريره الأخير زادت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات المتمردين. فخلال شهر أيلول/سبتمبر، تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون عدداً متزايداً من التقارير التي تفيد بارتكاب عمليات تشويه وبترو وإعدامات بإجراءات مقتضبة واختطاف وإحراق للمنازل. وعلى سبيل المثال فإنه خلال أسبوع واحد هوجمت، ودمرت، ٢٠ قرية في أربع كيانات قبلية صغيرة في المنطقة الشمالية الغربية من البلد. وقد سبق الهجمات تدمير مركز كامالو السكاني المحلي الرئيسي يوم ٦ أيلول/سبتمبر. وقد توفي في ذلك الهجوم أربعون شخصاً، بينهم أطفال. وتشير الأدلة الفوتوغرافية إلى أن عدداً من المتوفين قد تعرضوا أولاً لأشكال من التعذيب الشديد والاعتداء الجنسي؛ كما أن آخرين، على ما بدا، قد حرقوا أحياء. وذكر أن ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً قد اختطفوا. ودخل ١٤ شخصاً بترت أطرافهم إلى المستشفى بعد هجوم واحد شُن على كوكونا في ٢٧ أيلول/سبتمبر يدل على تزايد حالات التشويه وبترو الأطراف. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون من بعض المواقع تقارير موثوقة فيها عن ارتكاب أشكال أخرى من الأعمال الوحشية؛ ومن بينها احتجاز رجال طاعنين في السن أو معوقين في أكواخ أشعلت فيها النار بعد ذلك، وحفر شعارات مثل "المجلس الثوري للقوات المسلحة" في لحم أجساد الضحايا.

٢٢ - ولا يزال من الصعب تقدير العدد الصحيح لهجمات المتمردين وللضحايا الذين سقطوا نتيجة لهذه الهجمات وذلك لأسباب ليس أقلها عدم إمكان الوصول إلى الكثير من المواقع المستهدفة، وارتفاع عدد الضحايا الذين لم يتمكنوا من الحصول على مساعدة طبية. كذلك فإن المعلومات الموثوقة فيها المتعلقة بحالة الأشخاص الذين وقعوا في أسر المتمردين وبحالة القرويين الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرتهم هي معلومات قليلة للغاية. غير أن المقابلات التي أجريت مع الأسرى السابقين والفارين من تلك المناطق كشفت عن انتهاكات مثل الاغتصاب المتكرر للنساء والإعدامات بإجراءات موجزة والتشغيل بالسخرة. وفي الأشهر المقبلة سيحاول الأعضاء الأربعة في وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، بالتعاون مع المراقبين العسكريين الذين نُشروا في المقاطعات، أن يقوموا، بطريقة منظمة، بتجميع وتقييم المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان داخل المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين.

٢٣ - واستمر القلق أيضا إزاء مواصلة نشر الصببية المسلحين صغار السن ومواصلة ضمهم إلى قوات الدفاع المدني في بعض المواقع. وقيام السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بلفت الانتباه من جديد إلى هذه المسائل خلال الزيارة التي قامت بها لسيراليون يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر دعم كثيرا الجهود التي تبذل من أجل وقف تجنيد الجنود الأطفال، ونشرهم، من جانب وحدات قوات الدفاع المدني.

٢٤ - وقد تحسّن بدرجة كبيرة انضباط الكثير من الوحدات التابعة لقوات الدفاع المدني. ومع ذلك فقد أفادت تقارير بأن بعض عناصر قوات الدفاع المدني تدخلت في تسليم الإمدادات الإنسانية وارتكبت أعمال مضايقة ضد السكان المدنيين. وعلاوة على هذا فقد ثبتت صحة التقارير التي أفادت بانتشار بغاء الأطفال في بعض المناطق الريفية التي توجد فيها بكثافة قوات عسكرية. ووحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تسعى، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى مساعدة الحكومة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في معالجة هذه المشكلة. وقد أشارت بعض التقارير أيضا إلى أن بعض أفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لا يكتفون بانتظام الاحترام الكامل لأحكام القانون الإنساني الدولي. مثل الأحكام المتعلقة بحماية الأشخاص غير المقاتلين في ظروف القتال وبحسن معاملة المقاتلين أثناء استسلامهم أو أسرهم. وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تشجع قيادة فريق المراقبين العسكريين على زيادة الوعي فيما بين جميع القوات لكفالة الاحترام الكامل لجميع الجوانب ذات الصلة للقانون الإنساني الدولي. ووحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة مستعدة لتزويد فريق المراقبين العسكريين بالمشورة التقنية إذا لزم الأمر.

المحاكمات بتهمة الخيانة

٢٥ - تتولى الدولة حاليا محاكمة نحو ٤٠ شخصا في محكمتين مدنيتين بتهمة الخيانة والتهمة المتصلة بها. واختتمت محكمة عسكرية جلساتها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ومن المقرر أن تبدأ محاكمات أخرى في الأسابيع المقبلة. وبدأت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ محاكمة مدنية مستقلة لفوداي سنكوه زعيم الجبهة الثورية المتحدة. ونظرا للجو المشحون بالتوتر الشديد المحيط بهذه المحاكمة، فإن المدعي العام طلب مساعدة مستشار حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في مناسبات عديدة لكفالة احترام حقوق العريف سنكوه. غير أن فشل الحكومة حتى الآن في اقناع أحد محاميي سيراليون بتمثيل العريف سنكوه أمر يدعو للقلق. ويواجه جميع المتهمين احتمال الحكم عليهم بعقوبة الإعدام. وصدرت أحكام بالإعدام بالفعل على ١٦ مدنيا و ٣٤ من المدعى عليهم في المحكمة العسكرية. ووفقا لقانون سيراليون، يحق للمدنيين فقط استئناف الأحكام أمام محكمة الاستئناف بسيراليون وفي نهاية المطاف أمام المحكمة العليا. وإذا ما جرى تأكيد الأحكام خلال عملية الاستئناف، فإنه لا تزال هناك إمكانية الحصول على عفو إذا ما قرر رئيس الدولة ممارسة اختصاص استعمال الرأفة بموجب القانون الوطني وهناك مسار آخر متاح للنظر في الأحكام بموجب تصديق سيراليون على البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث يمكن للأفراد التقدم بالتماسات إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٦ - وخلص كل من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون ومراقبون من رابطة المحامين الدولية حتى الآن إلى أن محاكمات المجموعة المدنية قد جرت بطريقة يبدو أنها تتقيد بالمعايير الإجرائية الدولية. ومن الجلي أيضا أن الحكومة ملتزمة إلى حد كبير بإجراء محاكمات شفافة وعادلة. وتتبقى مسألة تثير القلق وهي أن الذين جرت محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية قد حُرِّموا من حقهم في الاستعراض القضائي للقرارات والأحكام. ويساور بعثة الأمم المتحدة في سيراليون القلق أيضا إزاء ما إذا كانت الطريقة التي جرت بها إعادة عدد من المدعى عليهم إلى وطنهم سيراليون من البلدان المجاورة تتفق مع المعايير الدولية المطبقة أم لا. ويستمر إبلاغ الحكومة بالقلق الذي يساور البعثة في حينه وبصورة مباشرة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى الرئيس كبه مطالبا إياه بالتدخل في عملية استعمال الرأفة.

المبادرات التدريبية

٢٨ - تضطلع وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون أيضا بدور هام في تحسين التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة المشاركة في أعمال حقوق الإنسان في سيراليون. وعلاوة على ذلك، يجري إيلاء اهتمام خاص إلى الحكم الخاص بالمساعدة التقنية التي تساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ابتداء بتلك الناشئة عن اتفاقية حقوق الطفل. وتسعى البعثة أيضا إلى تيسير الجهود الوطنية لإعادة إنشاء نظام قضائي عامل في المناطق الريفية.

٢٨ - ووفقا لجوانب بناء المؤسسات في ولاية البعثة المتعلقة بحقوق الإنسان، بدأت البعثة بمبادرات تدريبية عديدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر، اضطلعت البعثة بنجاح بتدريب لجان مراقبة حقوق الإنسان التابعة للجنة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتولت تسهيل عقد أول حلقة تدريبية مشتركة بين المنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان. وتتولى وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أيضا تيسير الأعمال التحضيرية لبرنامج رئيسي لمراقبة حقوق الإنسان والتدريب في مجالها والمقرر أن ينفذ في تشرين الثاني/نوفمبر ويقدم وحدة نموذجية لحقوق الإنسان كجزء من البرنامج الجاري لإعادة تدريب قوة الشرطة.

٢٩ - وترمي هذه الأنشطة إلى تعزيز القدرة المحلية على مراقبة حقوق الإنسان في البلد وتقديم تقرير عنها وتعزيزها، سواء من جانب ممثلي الحكومة أو أفراد المجتمع المدني. ومن المهم للغاية استمرار مبادرات التدريب وتدعيمها.

سادسا - الشرطة المدنية

٣٠ - يتعين على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون أن تنشر، وفقا للقرار ١١٨١ (١٩٩٨)، ما مجموعه ثلاثة مستشارين للشرطة المدنية علاوة على ضابطين اضافيين قيد التعيين. وعند الاضطلاع بولايتهم، يعمل مستشارو الشرطة المدنية بصورة وثيقة مع وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة وفرقة عمل تطوير الشرطة الخاصة لسيراليون التابعة للكمونولث، والتي تقدم المشورة والمساعدة إلى الحكومة في مجال تدريب الشرطة.

٣١ - وبغية تقييم الحالة الراهنة، قام مستشارو البعثة بزيارات لمختلف المقار الإقليمية للشرطة، ومقار الفرق، والإدارات، والمحاكم، ومخافر ومراكز الشرطة، وقدموا المساعدة في تحديد أساليب العمل، والاحتياجات السوقية والتدريبية، وحددوا عددا من المجالات التي تنطوي على مشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعوا بالرئيس كبه، وبرئيس القضاة، وبمختلف أعضاء البرلمان، وبالسفراء، وبقيادة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني، وبمختلف المنظمات غير الحكومية لمناقشة أنشطتهم لتقديم المساعدة إلى قوات الشرطة بسيراليون. ووزعت البعثة على جميع المعنيين تقريرا يتضمن النتائج والتوصيات الأولية.

٣٢ - ويطرح إصلاح قوة الشرطة في سيراليون تحديات كبرى. وكنتيجة للدمار المتعمد الذي تسببت فيه حرب المتمردين، لحقت أضرار شديدة بمخافر عديدة للشرطة في البلد أو دمرت، وجرى تخريب المعدات. وهناك أجزاء من البلد خالية من تواجد الشرطة، نظرا لأن ضابطا عديدين قد قتلوا أو هجروا مراكزهم خلال الصراع وبعده. وعلاوة على ذلك، فإن قدرا ضئيلا من التدريب كان متوفرا على مدى سنوات أو لم يكن هناك تدريب على الإطلاق، الأمر الذي أثر ليس فقط على مستوى مهارات وقدرات الشرطة ولكن أيضا على نوعية القيادة والتخطيط الاستراتيجي. وبغض النظر عن التوسع السريع للقوة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن الشرطة تعاني من الدعم السوقي غير الكافي، ونقص المعدات، والأجور غير الجذابة، وشروط الخدمة السيئة. ولا تتوفر المركبات ووسائل النقل الأخرى لكفالة التعبئة الفعالة للضباط لمنع الجرائم والتحقيق فيها. وتتفاقم هذه الحالة بسبب توزيع شبكة إنفاذ القانون العام. وفي خارج فريتاون، نادرا ما تعمل المحاكم فيما عدا المحاكم الجزئية في بو وكينياما، وماكينني، وحالة مرافق الاحتجاز سيئة.

٣٣ - وحددت الحكومة المبادئ والأولويات التي ستوجه عملية الإصلاح، بما في ذلك خطوات محددة قائمة على أساس توصيات مستشاري الشرطة المدنية التابعة للبعثة وفرقة العمل التابعة للكمونولث. وعلاوة على ذلك، أعلن بيان لبعثة الشرطة يؤكد على الحاجة إلى إقامة توازن بين احترام حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين ووضع الشواغل المحلية في الحسبان من خلال قيام قوة الشرطة بإجراء مشاورات مع عناصر المجتمع المحلي. وبدأ تنفيذ عملية الإصلاح في آب/أغسطس، ويوجد حاليا قيد المناقشة مشروع خطة لمدة ثلاث سنوات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. ويجري التأكيد بقوة حاليا على وضع مبادرات لتدريب الشرطة، والتي يجري تنفيذ البعض منها بالفعل.

٣٤ - وفي حين أن التقدم الذي أحرز حتى الآن هو موضع إعجاب، فإن قيود الموارد تمثل عقبات خطيرة أمام التنفيذ الفعال والسريع للإصلاح. وقدمت حكومتا المملكة المتحدة وألمانيا بالفعل أموالاً ومعدات لدعم هذه الجهود، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى تلقي مساعدة أخرى من المانحين.

سابعاً - الحالة الإنسانية

الأزمة الإنسانية

٣٥ - هناك أزمة إنسانية ذات أبعاد خطيرة آخذة في التطور في مناطق منعزلة من سيراليون، ولا سيما في الشمال الشرقي. ومنذ إغارة عناصر المجلس العسكري السابق على كابالا في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨، أصبحت الوكالات الإنسانية غير قادرة على تقدير الاحتياجات هناك بسبب انعدام الأمن الذي لا يمكن التنبؤ به. ولا يمكن الوصول أيضاً إلى المنطقة الريفية الواقعة بين كابالا وكويدو حتى الحدود مع غينيا بسبب انعدام الأمن وعدم كفاية الطرق ومهابط الطائرات. وتنطبق شروط مماثلة، في جملة أمور، على المنطقة الواقعة إلى الشرق من كامبيا في الشمال الغربي وفي محافظة كيلاهون.

٣٦ - ونتج عن انعدام الأمن المستمر زيادة عمليات نزوح السكان. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نزح نحو ١٤ ٠٠٠ سيراليوني من محافظة جنوب كينياما إلى مدينة كينياما. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد المستفيدين المحتاجين في ماسينغي من ١٦ ٠٠٠ إلى أكثر من ٣٥ ٠٠٠. وتقدر وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة لمكتب منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة أن ما يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ شخص قد نزحوا خلال القتال الذي أعقب تدخل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٨، أي بزيادة تبلغ نحو ٧٠ ٠٠٠ شخص منذ تقريره الأخير. ويخشى من أن يكون قد تبقى عدد كبير من المشردين داخلياً غير المسجلين.

٣٧ - ويبلغ عدد لاجئي سيراليون في غينيا حالياً ٣٥٧ ٠٠٠، وصل من بينهم ما يقدر بـ ٢١٧ ٧٠٠ لاجئ منذ شباط/فبراير ١٩٩٨. وفر معظم هؤلاء إلى منطقة غيكيدو، ولكن وصل منهم مؤخراً نحو ٧ ٧٠٠ إلى منطقة فوريكاريا في أعقاب هجوم للمتمردين على كوكونا بالقرب من الحدود مع غينيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ويوجد أيضاً ٩٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في ليبيريا، بما في ذلك ٤٠ ٠٠٠ من القادمين الجدد. ولجأ ١٠ ٠٠٠ سيراليوني آخر إلى بلدان أخرى في المنطقة، وأساساً إلى كوت ديفوار، وغامبيا، والسنغال، بما يبلغ مجموعه ٤٥٧ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في المنطقة الفرعية. ومن أجل تحديد عدد اللاجئين في ليبيريا بطريقة أكثر دقة، ستضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية تسجيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٣٨ - واستجابة لحالة المشردين داخلياً التي نشأت حديثاً في كل من الأجزاء الشرقية والشمالية من البلد، تقوم اليونيسيف، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بتقديم بسكويات غني بالطاقة لمكافحة سوء

التغذية وتقديم الدعم إلى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والمحاليين إلى مراكز التغذية العلاجية وبرامج التغذية التكميلية.

أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٣٩ - يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية الإنسانية إلى الفئات الأضعف، والمزارعين والمؤسسات في المناطق التي يمكن الوصول إليها في البلد. وخلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع أكثر من ٦٤١ طن من السلع الغذائية المتنوعة، واستفاد مزارعو المجتمعات المحلية بأكثر من ٧٦ في المائة منها لجهودهم لزراعة المزيد من الأغذية ولكي يصبحوا مكتفين ذاتيا. وذهبت أكثر من ٢٢ في المائة من الكمية التي جرى توزيعها خلال الفترة التي يغطيها التقرير لدعم الفئات الأضعف التي فرت من الحرب وكذلك إلى برامج التغذية العلاجية والتكميلية. وكان برنامج الأغذية العالمي يستهدف ما يقدر بـ ٦٢ ٠٠٠ شخص من الفئات الأضعف، وأكثر من ٧٠ ٠٠٠ مزارع، و ١٢ ٦٠٠ شخصا من الفئات الأضعف تغذويا، و ٨٢٣ ٦ لاجئ في برامج الغذاء مقابل العمل والتدريب في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٤٠ - غير أن المساعدة الغذائية واجهت بعض القيود في الإمدادات بسبب المستويات المرتفعة بصورة غير مقبولة للخسائر من الشحنات الأخيرة، وحدثت جميعها في الواقع في منطقة الميناء. وأسفر اجتماع مع سلطات الميناء وضباط الأمن عن مقترحات لإدخال تحسينات، ويجري رصد الحالة عن كثب.

٤١ - وأثبت تدخل منظمة الصحة العالمية أنه حاسم في تأكيد أن الضمة الهضمية ١،٠ لميكروب الكوليرا هي العامل المسؤول المتسبب في الزيادة غير العادية في الإصابة بمتلازمة الإسهال المائي الحاد الذي تسبب في عدد من الوفيات. وسجل في الفترة من ١٩ تموز/يوليه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ما مجموعه ١٧٠ حالة مرضية و ٥٥ حالة وفاة. ويبدو الآن أن الوباء في حالة انخفاض، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية اللتين قدمتا لوازم طبية لمكافحة تفشي الوباء. وتقوم اليونيسيف أيضا بتنسيق الوقاية من الكوليرا من خلال التطهير المنتظم للآبار بالكلور وحماية مصادر المياه.

٤٢ - وبلغ معدل وفيات الأمهات رقما قياسيا عالميا إذ ارتفع إلى ٨٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة أطفال أحياء، ويظل أحد الشواغل الرئيسية. وتستهدف اليونيسيف ١,٥ مليون طفل وامرأة عن طريق إنعاش الوحدات الصحية النائية للاستجابة لزيادة الطلب على الخدمات.

٤٣ - وفي أعقاب توجيه نداء من حكومة سيراليون لطلب مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة اللاجئين من البلدان المجاورة إلى وطنهم، قام وفد من المفوضية بزيارة سيراليون في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. وكنتيجة لذلك، فإن المفوضية تقوم حاليا بعملية افتتاح مكتب جديد في كينما. وسيعاد افتتاح مكاتب إضافية في بو، وسيغبويما، وزيمي فور أن تسمح حالة الأمن. وعلاوة على ذلك، بدأت المفوضية في تسهيل عودة لاجئي سيراليون. وحتى الآن، تمت إعادة ما مجموعه

١١ ٠٠٠ لاجئ إلى فريتاون حيث جرى، بناء على طلب الحكومة، إعطاء الأولوية لعودة المهنيين المهرة والموظفين والطلبة، والذين في إمكانهم الإسهام في جهود التعمير الجارية. وختاماً، تجدر الإشارة إلى أنه في آب/أغسطس عاد ١٠ ٠٠٠ لاجئ بصفة تلقائية من ليبيريا إلى زيمبي وكينيا، وفي أواخر أيلول/سبتمبر عاد، وفقاً لتقارير غير مؤكدة بعد، نحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من ليبيريا إلى زيمبي.

٤٤ - كلفت منظمة الصحة العالمية خبير استشاري في آب/أغسطس لتقييم حجم مشكلة زيادة أعداد ضحايا بتر الأطراف واقترحت على الحكومة اتخاذ تدابير تأهيلية.

٤٥ - وبغية المساعدة على التخطيط الأفضل للإغاثة والتدخل الإنمائي في الأجل الأطول، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان محادثات بهدف مساعدة الحكومة على الاضطلاع بدراسة استقصائية ديمغرافية وصحية وطنية.

ثامناً - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٤٦ - ولئن كانت حالة الطوارئ الإنسانية لا تزال سائدة في شمال وشرق سيراليون، إلا أن المناطق الجنوبية والغربية شهدت قدراً من الاستقرار والأمن. ومن ناحية ثانية، فإن عليها أن تواجه التدفق المستمر للسكان المشردين وتحديات التعمير بعدما أصابها من ضرر ودمار على يد المجلس العسكري. ولذا تقوم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أيضاً تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم جهود بناء السلم في إطار التنمية الوقائية.

٤٧ - وتحقيقاً لهذه الغاية يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة برامج واسعة النطاق، بما في ذلك برنامج "تقديم الدعم من أجل إعادة التوطين والتعمير والإنعاش من خلال نهج التنمية الوقائية". ويربط هذا البرنامج الذي تبلغ قيمته ٤ ملايين دولار المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، باستئناف الأنشطة الانتاجية لأغراض التنمية الطويلة الأجل. ويشمل المستفيدون من هذا البرنامج الأشخاص المشردين داخلياً، واللاجئين العائدين، والمقاتلين السابقين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ويمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً برنامجاً تبلغ قيمته ٢,٥ مليون دولار يرمي إلى زيادة التوعية العامة بشأن مواضيع المصالحة الوطنية والتعايش السلمي.

تاسعاً - الإجراءات الأخرى التي يتعين أن تتخذها

الأمم المتحدة

٤٨ - في تقريره الخامس بشأن الحالة في سيراليون، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/486)، ذكرت أن نشر مراقبين عسكريين إضافيين تابعين للأمم المتحدة بعد المرحلة الأولى سيعتمد على الحالة الأمنية في البلد، وعلى مدى التقدم الذي تحققه الحكومة في تنفيذها لخطة نزع السلاح والتسريح.

٤٩ - ولم تتحسن الحالة الأمنية في سيراليون بصورة كبيرة منذ تقديم تقريره الأخير، وربما تكون قد تدهورت في بعض أنحاء البلد. وفي الشهرين الأخيرين شهدت المقاطعة الشمالية عودة المتمردين إلى ممارسة أنشطتهم، بما في ذلك ارتكاب أعمال وحشية، وانعدام أي بادرة تدل على ضعف تصميمهم، أو تضائل أعدادهم أو تدني تنظيمهم.

٥٠ - ولهذا السبب إلى حد كبير كان التقدم الذي حققته الحكومة في تنفيذها لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كان أقل مما كان يُؤمل فيه. ولا يتيح احتدام القتال الناجم عن قيام قوات الدفاع المدني/فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشن هجوم وما أعقبه من تعبئة واسعة النطاق لكل من قوات الدفاع المدني وأفراد سابقين في القوات العسكرية في جمهورية سيراليون، تهيئة أفضل الظروف في الوقت الراهن لإحراز تقدم سريع في نزع السلاح والتسريح.

٥١ - ومن ناحية أخرى فإنه إذا أدى الهجوم الذي شنته قوات الدفاع المدني/فريق المراقبين العسكريين إلى استسلام عناصر المجلس العسكري السابق على نطاق واسع ومشاركتهم في برنامج نزع السلاح والتسريح، فقد يلزم نشر مراقبي الأمم المتحدة بسرعة كبيرة.

٥٢ - ولذا سألني على الحالة قيد الاستعراض الدقيق، ولا أعتمد نشر مراقبين إضافيين إلا بعد أن آخذ في الاعتبار بصورة كاملة الحالة الأمنية. ومن ناحية ثانية فإنني على استعداد لنشر مراقبين على وجه السرعة إذا سمحت الأحوال بذلك.

٥٣ - وإزاء النزاع العسكري المستمر وآثاره على الأمن، أصبحت حاجة الحكومة إلى تحسين أداء قوة شرطة سيراليون أكثر شدة. وفي ضوء النجاح الذي تحقّق بالفعل في تنفيذ ولايتها الحالية، أوصي بأن يشرع الآن مساعدي الخاص، بمساعدة من قوة الشرطة المدنية، إلى التماس التمويل من المانحين من أجل إصلاح وإعادة تنظيم قوات شرطة سيراليون، مع مواصلة العمل بصورة وثيقة مع الحكومة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي مدتها ثلاث سنوات والمشار إليها في الفقرة ٣٣ أعلاه.

عاشرا - الملاحظات والاستنتاجات

٥٤ - يفرض النزاع المستمر في سيراليون على شعب ذلك البلد التعرض لمعاناة شديدة. وإني أدین بقوة حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب وتشويه الأعضاء، والاعتصاب، والنهب والأعمال البربرية الأخرى التي تقوم بها عناصر من المجلس العسكري السابق وأدعوهم إلى إلقاء أسلحتهم وتسليم أنفسهم. ويسوؤني على وجه الخصوص أعمال الإرهاب التي تتسم بالرعونة والمرتكبة ضد الأطفال، مثل بتر أعضاء الأولاد والبنات الذين لا يزيد عمرهم عن ٦ سنوات، وأؤيد الجهود الرامية إلى تقديم مرتكبي تلك الجرائم البغيضة على وجه الخصوص، إلى العدالة.

٥٥ - وتعد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتمردون السبب أيضا في حالة الطوارئ الإنسانية في سيراليون، إذ لا زالت تسبب تشريد السكان المحليين على نطاق واسع. ومع أن موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بذلوا جهودا كثيرة من أجل تقديم العون إلى ضحايا الهجمات والتشريد، إلا أنه يلزم القيام بالمزيد على وجه الاستعجال، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير القدرات الطبية والجراحية، وتقديم خدمات محددة لمن بترت أطرافهم، والعلاج النفسي للضحايا وأفراد أسرهم الذين يعانون من الصدمة. وتحقيقا لهذه الغاية فإنني أكرر النداء الذي وجهته إلى المانحين من أجل التبرع للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لأغراض المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سيراليون من أجل تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

٥٦ - ولقد كان الالتزام المستمر من جانب فريق المراقبين العسكريين ضروريا من أجل مساعدة الحكومة في سيراليون على إعادة السلام والأمن إلى ربوع البلد، وتحظى بالترحيب الجهود التي تبذل لنشر قوات إضافية من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظرا لأهمية الهجوم الحالي في اتجاه الشرق، ومن أجل انتزاع زمام المبادرة من المتمردين، أناشد أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، تقديم كل دعم تقني وسوقي ممكن من أجل وضع خاتمة للنزاع في سيراليون بصورة ناجحة.

٥٧ - وفي الوقت ذاته، فإن من الأمور المشجعة لي تركيز الحكومة على تعزيز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة التي أعيد إنشاؤها. وتستحق الإشادة بنفس القدر تلك العناية التي روعيت عند إعادة تنظيم قوة الشرطة وإصلاحها بما يتمشى مع معايير المجتمعات الديمقراطية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لحكومتَي ألمانيا والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم إلى الحكومة فيما تبذله من جهود.

٥٨ - وسوف يعتمد استقرار البلد في المدى الطويل أيضا اعتمادا كبيرا على نجاح تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أقرته الحكومة. ولذا أكرر ندائي الذي وجهته في ٣٠ تموز/يوليه في المؤتمر الخاص بسيراليون بأن تقدم الجهات المانحة كل مساعدة ممكنة إلى الحكومة في تنفيذ خطتها. وأتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الجهات المانحة لضمان الوفاء بما قطع من التزامات بالنسبة لهذا الأمر ولغيره في المؤتمر الخاص. وأود أن أشيد بالمملكة المتحدة للدور المهم الذي قامت به من تقديم للمعدات ودعم سوقي لعملية الفرز والتسجيل، ولمواصلتها تقديم الأغذية والمساعدة الطبية الطارئة إلى المقاتلين السابقين فضلا عن تقديمها للمياه للمجتمع المحلي الأكبر في لونغبي.

٥٩ - ولقد بذلت حكومة سيراليون جهوداً تستحق الإشادة لكي تكفل اتساق الجوانب الإجرائية لمحاكمات الفئات المدنية مع معايير حقوق الإنسان الدولية. لكن لا بد من الإعراب عن القلق لأن الذين حكم عليهم بالإعدام في المحكمة العسكرية التي عقدت مؤخراً لم يكن لديهم الحق في الاستئناف القانوني بمقتضى قانون سيراليون. وبالتالي، ففي ضوء مواضيع حقوق الإنسان التي تنشأ أحياناً الحكومة، أن تنظر على الأقل، في تعليق تنفيذ أحكام الإعدام ريثما تتم مراجعة الإجراءات أمام هيئات رصد دولية مناسبة. وأحث الحكومة أيضاً على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات المعقولة التي تضمن التمثيل القانوني للأشخاص الذين توجه إليهم تهم بارتكاب جرائم خطيرة.

٦٠ - وأود أن أعرب عن تقديري للطريقة السخية التي قدمت بها رابطة المحامين الدولية مراقبي محاكمات ذوي خبرة قاموا بالعمل بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وأحث المجتمع الدولي أيضاً على تقديم الدعم لبرامج التدريب في مجال حقوق الإنسان، التي ستنفذ بالتشاور الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيه منفعة المشاركين في إنفاذ القانون، فضلاً عن أعضاء المهن القانونية والقضائية.

٦١ - وتعد التطورات الأخيرة التي طرأت على الحالة بين سيراليون وليبيريا سبباً للقلق العميق. وأحث حكومتي سيراليون وليبيريا على مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وانتهاج أسلوب الحوار، وتنفيذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين العلاقات بين البلدين، وهو ما اتفق عليه البلدان في تموز/يوليه ١٩٩٨. وإذا فعلت الحكومتان ذلك، تكونان قد واصلتا إبداء التزامهما بالسلم والأمن دون الإقليميين، وامتثالهما لميثاق عدم الاعتداء ومعاهدة الجوار الحسن الواردة في إعلان اتحاد نهر مانو لعام ١٩٧٣. وفي هذا الصدد، فإنه إذا وافق الطرفان، قد يساعد نشر قوات من المراقبين العسكريين التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على الحدود، يرافقتها فيما بعد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، على استقرار الحالة وإعادة الثقة المتبادلة.

٦٢ - وفي الختام، أود أن أوجه الشكر لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت بمراقبين عسكريين لنشرهم في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، والسرعة التي تم بها إيفاد الضباط. وأعرب عن الأمل في أنه إذا تحققت الظروف السليمة وطرأ التحسن اللازم في مجال الأمن، سيتسنى تنفيذ مرحلة الانتشار الثانية بنفس القدر من النجاح.

٦٣ - وعملاً بالقرار ١١٨١ (١٩٩٨)، سأواصل الإبقاء على الحالة في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق، وسأقدم تقريراً إلى المجلس عن التطورات على أرض الواقع، فضلاً عن مواصلة عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وسأدرس على وجه الخصوص بقدر كبير من العناية أي اقتراح واقعي لإنهاء النزاع المسلح بأقل قدر آخر من الخسائر في أرواح المقاتلين والمدنيين الأبرياء، والعمل على تعزيز السلم الدائم والمصالحة الوطنية في سيراليون.

٦٤ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد فرانسيس غ. أوكيلو، وكبير المراقبين العسكريين العميد سابهاش ك. جوشي، وللأفراد المدنيين والعسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على ما يقومون به من عمل وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون: المساهمات المقدمة
لغاية ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المراقبون العسكريون	موظفون آخرون ^(١)	المجموع
٧		٧
٥		٥
٤		٤
٣		٣
١		١
٤		٤
٢		٢
٧		٧
٢		٢
٦	١٥	٢١
٤١ (ب)	١٥	٥٦

(أ) فريق طبي.

(ب) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين.
